

معالم نحوية في ملقة امرئ القيس

للدكتور / جودة أبو المجد بدوى

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين ،
 وخاتم النبيين وعلى آله وصحبه والتابعين .

« وبعد »

فقد رأيتني مقبلا على الكتابة في هذا البحث النحوي الذي يتصل
بنفائس التراث الأدبي ، وبالخصوص بنتاج شاعر على رأس الطبة
الأولى من فحول الشعراء الجاهليين وهو امرئ القيس بن حجر الكندي
في رائعته المعلقة .

وقد أكون متتجاوزا مجال بحثي اذا تحدثت عن الشاعر وعن حياته
 وعن شعره وعن ملقته وما فيها من روائع البيان ، فان هذا ميدان
الباحثين في الدراسات الأدبية والنقدية ، وقد قاموا بذلك خير قيام .
اما أنا فسأتناول بعض أبيات المعلقة من وجهة النظر النحوية .
والحق الذي لا يماري فيه أحد أن ملقة امرئ القيس قد شغلت
مكانا كبيرا في مصنفات النحويين ، وانداح كثير من أبياتها في ثنایا
مؤلفاتهم .

فاذا كانت أبيات المعلقة تصل إلى اثنين وثمانين بيتا - مع الاختلاف
في نسبة بعض الأبيات إلى امرئ القيس - فان ما يقرب من خمسين
بيتا منها قد استشهد به النحاة في كتبهم واذا كان هذا في المعلقة وحدها ،
فكيف بشعره الآخر الذي يجمعه ديوانه ؟

ومصدق ذلك من أقرب طريق وأيسر جهد الرجوع إلى (معجم الشواهد العربية) لـ الاستاذ المحقق عبد السلام هارون ، لنرى فنصدق أن لأمرىء القيس حضوراً بارزاً ، ووجوداً مشهوداً ، وباعاً طويلاً في العربية ، وأن شعره - بعامة - ومعلقته - بخاصة - جديران بالبحث تلو البحث ، ومن هنا تبيّنت سر اقبالى على الكتابة في هذا الموضوع .

ولست أزعم أننى أول من كتب في هذا الميدان ، فقد سبقنى - بلا شك - الكثيرون ولكننى - بعون الله - سوف يكون لي منهج في هذا البحث يضفي عليه الجدة المقصودة والفائدة المنشودة .

وسيقوم هذا المنهج على عرض بعض أبيات المعلقة التي بها معالم نحوية بارزة مع مناقشتها وبيان موضع الشاهد النحوى فيها ، وتوضيح آراء النحويين باجمال ، مع الاحالة على كتب النحو الأصيلة التي ذكرت الشاهد ، وذلك بالقدر الذي يسمح به حجم البحث المقدم إلى مجلة الكلية ، والا يكن ذلك في الحسبان ، فسوف يمضي بنا القول ، ويطول بنا الحديث ، ويترفرع الكلام ، ويستوى البحث ليكون مؤلفاً كبيراً ، وما إلى ذلك قصدت ، بل له مجال آخر .

وسوف أعرض الأبيات المختارة بارقامها على حسب ترتيب ورودها في المعلقة ، وطبعى أن تكون أقل من عدد أبيات المعلقة بكثير ، لأن القليل من أبياتها ليس فيه شاهد نحوى والكثير منها أغضبت عنه خشية طول البحث .

وقد اعتمدت في لفظ الأبيات وضبطها وترتيبها على رواية الشيخ أبي بكر محمد بن القاسم الانباري في شرحه للقصائد السبع الطوال الجاهليات - تحقيق وتعليق عبد السلام هارون ، طبع دار المعارف بالقاهرة ، مقارنة بشرح المعلمات السبع لأبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزنى - نشر دار البيان العربي - بيروت - لبنان .

وأول ما يطالعنا من معالم النحو في معلقة امرئ القيس ما جاء
في مطلعها الذي يقول فيه :

١ - قفائبك من ذكري حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل (١)

وقد تناول النحويون البيت ورصده من زوايا مختلفة ، فسيبويه
يذكره تحت عنوان : (هذا باب وجوه القوافي في الانشاد) فيقول :
... أما اذا ترتموا فانهم يلحقون الالف والياء والواو ما ينون وما لا ينون ،
لانهم أرادوا مد الصوت وذلك قولهم وهو لامرئ القيس :

قفائبك من ذكري حبيب ومنزلى . ١ ه (٢)

هذه هي نظرة سيبويه في مطابع معلقة امرئ القيس ، وهي تمثل
في الحاق الياء في آخر عروض البيت من أجل الترمي ومد الصوت ،
سواء كانت كلمة العروض من الأسماء التي تنون أو التي تمنع من
التنوين ، وهي هنا منونة لأنها بريئة من العلل المانعة من التنوين ،
ولكن منع من تنوينها هنا مانع عروضي ، وهو أن البيت دخله التصريح ،
وهو تغيير العروض عما تستحقه للاحقة بالضرب في الوزن والروى .

ولهذا وجب كسر اللام من العروض بدون تنوين ، لأن روى
القصيدة مكسور اللام ، ثم حجعل الشباع تلك الكسرة حتى يتولد عنها
الياء لأجل الترمي .

ولو ذهبنا الى ابن يعيش في شرح مفصل الزمخشري ، فاننا نراه

(١) البيت من شواهد : كتاب سيبويه ٤/٤٠٤ ، الانصاف ص ٦٥٦ ،
ابن يعيش ٤/١٥ ، ٩/٣٣ ، ٧٨ ، ٨٩ ، المغني ١/٦١ ، ١٧٢ ، ٣٥٦ ،
التصريح على التوضيح ٢/١٣٦ ، همع المهاوى ٢/١٢٩ ، الاشموني
٣/٢٠٩ .

(٢) الكتاب ٢/٢٠٤ - ٢٠٥ .

في موضع منه ينحو منحى سيبويه في الاستشهاد بالبيت فيقول في باب الحكاية : . . . فوصلوا الضمة بالواو والفتحة بالألف والكسرة بالياء ، كوصلهم القافية المطلقة بهذه الحروف نحو قوله :

سقيت الغيث أيتها الخيامو (٢)

ونحو قوله :

أقلى اللوم عاذل والعتابا (٤)

ونحو قوله :

بين الدخول فحوملى . اه (٥)

وفي مبحث التنوين يقول ابن يعيش :

الرابع من ضروب التنوين : تنوين الترم . . . وهو على ضربين : أحدهما : أن يلحق متمما للبناء مكملًا للوزن .

والآخر : أن يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نيفا عن آخره بمنزلة الخرم (٦) في أوله .

فال الأول منها نحو قول أمرىء القيس في انشاد كثير من بنى تميم :

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزلن

وقول جرير :

أقلى اللوم عاذل والعتابن

(٣) عجز بيت من الوافر لجرير بن عطية ، وصدره : متى كان الخيام
بذى طلوح .

(٤) صدر بيت من الوافر لجرير بن عطية وعجزه :

وقولى أن أصبت لقد أصابا

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٤ .

(٦) الخرم حذف أول الوتد المجموع من (فعولن) فتصير (عولن)
وذلك في نحو قول الصلطان العبدى :

يَا شاعرا لا شاعر اليوم مثله

جرير ولكن في كلب تواضع

فالنون هنا معاقبة للباء والآلف في : (منزلى) و(العتابا) ٠ ١٤٥ (٧) .

ثم ينتقل ابن يعيش إلى ملمح آخر في البيت فيقول في باب الوقف :

وقد قيل في قول أمرىء القيس :

ففانبك من ذكرى حبيب ومنزل

إن المراد : (قفن) على ارادة نون التأكيد الخفيفة ، قالوا : لأن الخطاب لواحد ٠ ١٤٨ (٨) وهو يشير إلى نوع الآلف في فعل الأمر (قفا) في صدر أول بيت في المعلقة وقد تعددت آراء العلماء في ذلك :

قال جماعة : إن الآلف للاثنين حقيقة ، وأنه خاطب رفيقين كانا معه .

وقال قوم : الآلف للاثنين ، ولكنه خاطب واحدا ، وإنما خاطبه بالصيغة التي وضعت لخاطبة الاثنين ، لأن العرب تخاطب الواحد مخاطبة الاثنين ، وعليه في أحد الوجوه قوله تعالى : « ألقوا في جهنم » (٩) وقول سعيد بن كراع :

فان تزجرانى يا ابن عفان انزجر

وان تدعانى أحمر عرضًا ممنعا

أبيت على باب القوافي كأنما

أصادى بها سربا من الوحش نزعًا (١٠)

(٧) ابن يعيش ٣٩/٩ .

(٨) السابق ٨٩/٩ .

(٩) الآية ٢٤ ق . وينظر : الكشاف للزمخشري ٤/٣٧ .

(١٠) البيتان هن بحر الطويل ، والشاهد أن الشاعر خاطب واحدا ، وهو ابن عفان بما يخاطب به الاثنين فقال : فان تزجرانى وان تدعانى . ينظر : شرح القصائد السابع للأنباري ص ١٦ .

قالوا : والدليل على أنه أراد واحداً أنه خاطب الواحد في القصيدة
نفسها بقوله :

أصحاب ترمي برقاً أريئ و ميضه

كلمة اليدين في حبى مكال

أما لماذا خرج كلامهم على خلاف ما يريدون ؟ قالوا : لأن أقل
أعوان الرجل في أبله وماله . اثنان ، وأقل الرفقة ثلاثة ، فجرى كلام
الرجل على ما قد ألف منه خطابه لصاحبه .

والبصريون ينكرون هذا ، لأنه إذا خاطب الواحد مخاطبته الاثنين ،
وقد أشاروا إلى ذلك في كتابهم *الإشكال* .

وقال قوم : انه أراد (قفن) بالنون فأبدل الالف منه ، واجري الوصل مجرى الوقف ، وأكثر ما يكون هذا في الوقف .

وأصح ما تحمل عليه الألف في البيت أن تكون للثنية ، وأن يكون أمرؤ القيس قد خاطب اثنين حقيقة ، وهو الذي ذهب إليه الزجاج (١١).

اما ابن هشام فاننا نراه ينحو منحى آخر فى الاعتقاد بالبيهقى ، وقد وجه نظره الى الفاء فى قوله : (فحومل) وووجدها قلقة فى هذا الموضع ، وكان القياس ان تأخذ الواو مكانها فى هذا السياق ، لأن البنية من المعانى النسبية التى لا تقوم الا باثنين فصاعدا ، ومعلوم أن الواو لمطلق الجمع ، ولذلك لزمت فى مثل هذه المعانى بخلاف غيرها من حروف العطف .

يقول ابن مالك في هذا الموضع :

واخْصَصَ بِهَا عَطْفُ الْمَذْدُوِّ لَا يَغْنِي

متبوعه کام طف هذا وابنی

أى : أن الواو تنفرد بأنها تعطف اسمًا على اسم لا يكتفى الكلام به
نحو : بِتَخَاصُّ زَيْدٍ وَعُمَرٍ ، وَجَلَستَ بَيْنَ زَيْدٍ وَعُمَرٍ ، وَاصْطَفَ هَذَا
وَابْنِي .

ففي الأمثلة المتقدمة يتبعين استعمال الواو في العطف ، ومن هنا
جاء الاشكال في بيت امرئ القيس ، حيث استخدم الفاء التي تفيد
الترتيب والتعليق .

ولذلك نرى النحويين ينبرون لتأريخ قوله .

يقول ابن هشام في المغني : وقال الجرمي : لا تفيد الفاء الترتيب
في البقاع ولا في الأمطار بدليل قوله :

قَافِنْبَكَ مَنْ ذَكَرَى حَبِيبَ وَمَنْزَلَ
بَسْقَطَ الْلَّوِي بَيْنَ الدَّخْشُولَ فَحَوْمَلَ

وقولهم : مطرنا مكان كذا فمكان كذا ، وان كان وقوع المطر فيهما
في وقت واحد . ١٢هـ (١٢) .

وهذه محاولة أكيدة من الجرمي لتصويب قول امرئ القيس على
حساب خصيصة مسلمة من خصائص الفاء ، وهي افادتها الترتيب يقول
ابن مالك :

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاِنْفَصَالِ

ومع هذا يريد الجرمي أن يجردها من هذا الخصيصة في بعض
الاماكن حتى تستقيم في كلام امرئ القيس .

ويقول ابن هشام في البحث نفسه : وقيل : تقع الفاء تارةً بمعنى

(ثم) ومنه الآية (١٣) قوله :

« ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضعة فخلقنا المضعة عظاما فكسونا العظام لحما » (١٤) .

فالفاءات في : « فخلقنا العلة مضفة » وفي : « فخلقنا المضفة »
وفي : « فكسونا » بمعنى (ثم) لترافق معطوفاتها ، وتارة بمعنى
الواو كقوله :

فَانْبِكْ مِنْ ذَكْرِي حَبِيبٍ وَمُنْزِلٍ
بِسَقْطِ الْلَّوْيِ بَيْنِ الدُّخُولِ فَحُومَلٍ

وزعم الأصمسي : أن الصواب روايته باللواو ، لأنه لا يجوز : جلس
بين زيد فعمرو ، وأجيب : بأن التقدير : بين مواضع الدخول فمواضع
حومل ١٠ هـ (١٥) .

ويقول صاحب التصريح : وجة الجماعة السماع ، واختلفوا في التخريج ، فقال يعقوب بن السكريت : انه على حذف مضاف ، وان التقدير : بين أهل الدخول فحومل ، وقال خطاب الماوردي : انه على اعتبار التعدد حكما ، لأن الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أماكن متعددة ، كما تقول : قعدت بين الكوفة ، تريد : بين دورها وأماكنها ، وان التقدير : بين أماكن الدخول فاماكن حومل ، وهذا عندي أصح من أن يجعل شادا اذا ثبتت الرواية ١٠ هـ (١٦) .

اللست معى فى أن عامة النحويين يتهيرون تخطئة امرئ القيس ،

(١٢) يريد الآية المذكورة سابقاً في كلامه وهي قوله تعالى : « إِنَّمَا تُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُنَزِّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحَ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً » الآية ٦٣ الحج .

١٤) الآية ٤٤ المؤمنون .

(١٥) المغني ١٦٢/١ ، وينظر ٢٥٦/٢ .

^{١٦)} التصريح بضمون الموضعي للشيخ خالد الازهري ١٣٦/٢

أو الحكم على قوله بالشذوذ ، اذا صحت الرواية ، وأنهم حاولوا جدهم في ان يجدوا لكلمه مخرجا ولقوله مجالا وملنطوقه مساغا يستوى مع ما تقضى به اقيستهم وقواعدهم .

وإذا انتهينا الى الأشموني في شرحه لالألفية ، فانتنا نراه يستشهد ببيت امرئ القيس على جزم المضارع (نبك) في جواب الامر (قفا) حيث قصد الجزاء .

يقول : انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء وذلك بعد الطلب بأنواعه ، كقوله :
قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل ١٠ هـ (١٧)

رأيت مطلع معلقة امرئ القيس ؟ كيف تناوله النحويون ،
وشغلوه بوجهوا انتظارهم نحوه ؟ وقد رأينا ان كلا منهم قد رأى فيه
رأيه ، وأدلى فيه بدلوه ، ووجد فيه طلبتة ، وعثر على ضالته وليس
من قبيل المصادفة ان تكون أول كلمة في هذا المطلع ، وهي الفعل (قفا)
مجال بحث وميدان نقاش وساحة نزال ، وذلك فضل الله يؤتيه من
يشاء .

وننتقل الى بيت آخر في المعلقة نرى فيه مقالا ، وهو قول امرئ
القيس :

٤ - كانى غداة البين يوم تحملوا
لدى سمرات الحى ناقف حنظل (١٨)
ونرى امراً القيس في كثير من شعره يضع النحويين في حرج من

(١٧) شرح الاشموني بحاشية الصبان ٣٠٨/٢ ، ٣٠٩ ،

(١٨) البيت من شواهد : البمう ١٢٧/٢ ، الاشموني ١٢٦/٣ ،
لسان العرب (ن ق ف) .

أمرهم ، ويحملهم على أن يعيدوا النظر فيما تعارفوا عليه من القواعد النحوية ، فإذا كان النحويون قد تعارفوا على أن أقسام البدل أربعة : بدل الكل من الكل وهو المسمى بالطابق ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط . هذا هو المشهور لدى عامة النحويين .

ولكن شاعرنا أمراً القيس في هذا البيت يضعنا أمام نوع آخر غير هذه الأنواع الأربعة المتقدمة المعروفة .

كلمة (يوم) المذكورة في البيت بدل لا محالة ، لأنها المقصودة بالحكم .

. فمن أي أنواع البدل المتقدمة تكون ؟

لا يمكن أن تكون من الأنواع الأربعة المتقدمة ، ولا يمكن إلا أن تكون نوعاً آخر خامساً وهو بدل الكل من البعض ، لأن اليوم هو الوقت من طلوع الشمس إلى غروبها ، والغداعة هي الضحوة أو أول النهار ، فالبدل - اذن - كل بالنسبة للمبدل منه .

ولهذا نرى كثيراً من النحويين لا يملكون إلا أن يقرروا بوجود مثل هذا النوع من البدل مخالفين بذلك جمهور النحويين الذين يؤمنون ما ورد منه .

يقول السيوطي في المجمع : .. والمختار خلافاً للجمهور اثبات بدل الكل من البعض لو روده في الفصيح نحو قوله تعالى : « يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات عدن » (١٩) فـ « جنات » أعرقت بدلًا من

« الجنة » وهو بدل كل من بعض ، وفائدة تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة ، وقول الشاعر :

رحم الله أعظمها دفنوها

بسجستان طلحة الطلحات (٢٠)

ف (طلحة) بدل من (أعظم) وهي بعضاً ، قوله :

كأنى غداة البين يوم ترحلوا

ف (يوم) بدل من (غداة) وهي بعضاً ١٠ هـ (٢١) .

وجمهور النحاة لم يرتضى اثبات هذا النوع من البدل ، وتناول ما أشعر بوقوعه (٢٢) .

ومن وجوه التأويل عند الجمهور في بيت أمرىء القيس أن اليوم ليس اسمًا للوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، ولكنّه اسم لوقت مطلقاً نظير قولهم : إنما أدخلتكم لهذا اليوم ، وعليه فابدال (يوم) من (غداة) من ابدال الكل من الكل .

ويقول الزمخشري في الكشاف محاولاً تاويل ابدال (جنات عدن) من (الجنة) في الآية الكريمة : لما كانت الجنة مشتملة على جنات عدن أبدلت منها كقولك : أبصرت دارك القاعة والعالى ١٠ هـ (٢٣) .

(٢٠) من الخفيف لأبن قيس الرقيات وينظر : ابن يعيش ٤٧/١ ،
الهمع ١٢٧/٢ .

(٢١) الهمع ١٢٧/٢ .

(٢٢) انظر : الاشموني مع حاشية الصبان ١٢٦/٣ ، المنح الوفية
بشرح الخلاصة الالفية ٦٢٩/٢ (رسالة دكتوراه بتحقيقنا) في مكتبة كلية
اللغة العربية بالقاهرة .

(٢٣) الكشاف للزمخشري ٢٠/٣ .

ويمكنا بعد ما تقدم ان نقر بقبول بدل الكل من البعض لوروده في أساليب فصيحة من القرآن الكريم والشعر العربي المعتمد به ، وعلى رأسه شعر امرئ القيس .

ولا داعى الى الجرى وراء التأويل في أساليب هذا النوع من البدل ، فقد يقبل التأويل في بعضها ، ولا يقبل في الأخرى الا بتكلف .

ونصل الى بيت امرئ القيس الذي يقول فيه :

٦ - وان شفائي عبرة مهراقة
فهل عند رسم دارس من معول (٢٤)

وهذه روایة الانباری والزوینی ، ولسيبویه روایة اخرى في البيت ومن اجلها ذكر البيت شاهدا في كتابه ، وهي تنکیر کلمة (شفاء) وعدم اضافتها إلى ياء المتكلم ، وعلى هذه الروایة يقول سیبویه : وتقول : ان قریباً منك زید ، والوجه اذا أردت هذا أن تقول : ان زیداً قریباً منك ، او بعيد منك ، لأنه اجتمع معرفة ونكرة ، وقال امرؤ القيس :

وان شفاء عبرة مهراقة
فهل عند رسم دارس من معول

فهذا احسن لأنهما نكرة ١٠ (٢٥) .

فسيبویه يستشهد بالبيت - على روایته - على نصب (شفاء) اسماء (ان) مع تنکیرها لأن الخبر نكرة مثلها ، وهو وان كان مخالف لشرط مجىء المبتدأ وما هو في حكمه معرفة ، الا انه احسن من أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة في نحو : ان قریباً منك زید .

(٢٤) البيت من شواهد : الكتاب ١٤٢/٢ ، المغني ٣٥١/٢ ، ٤٨٣ ،
الهمع ٧٧/٢ ، الاشمونی ١٢٢/٣ ، اللسان (مدلل) .

(٢٥) الكتاب ١٤٢/٢ ، ١٤٣ .

واما على الرواية التي معنا : (وان شفائي) بالتعريف فلا شاهد في البيت عند سيبويه .

واما ابن هشام في المغني ، والسيوطى في الهمع ، والاشمونى في شرحه للالفية فقد استشهدوا ببيت امرئ القيس على قضية تنازع فيها البيانيون والنحويون ، وهى قضية عطف الانشاء على الخبر وعکسه ، هل يصح ام لا ؟

يقول ابن هشام في المغني تحت عنوان : (عطف الخبر على الانشاء وبالعكس) : منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول منه من كتاب التسهيل ، وابن عصفور في شرح الايضاح ، ونقله عن الاكثرین ، وأجاز الصفار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بقوله تعالى : « وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات » (٢٦) في سورة البقرة ، « وبشر المؤمنين » (٢٧) في سورة الصف ، قال أبو حيان : وأجاز سيبويه : جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان ، على أن يكون العاقلان خبراً المحذوف ، ويؤيده قوله :

وان شفائي عبرة مهرقة

وهل عند رسم دارس من معول ١٠ هـ (٢٨)

ثم يقول ابن هشام في مبحث (هل) وهو يعد مغانيها :

التاسع : أنه يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر

(٢٦) الآية ٢٥ البقرة .

(٢٧) الآية ١٣ - الصف .

(٢٨) المغني ٤٨٢/٢ ، ٤٨٣ . وينظر : الهمع ٢/٧٧ ، الاشمونى

بعدها (الا) في نحو : « هل جزاء الاحسان الا الاحسان » (٢٩) ،
والباء في قوله :

يقول اذا اقلولى عليهما واقردت

الا هل أخوا عيش لذى ذبائح (٣٠)

وصح العطف في قوله :

وان شفائي عبرة مهراقة

وهل عند رسم دارس من معول

اذ لا يعطف الانشاء على الخبر ١٠ هـ (٣١) .

فابن هشام اذن مع من يقول بمنع عطف الانشاء على الخبر
والعكس ، وهو يمنع أن يراد بـ (هل) الاستفهام وانما هي للنفي حتى
يعطف الخبر على الخبر .

واما منع البينيين ومن وافقهم من النحوين عطف الانشاء على
الخبر وعكسه فليس على اطلاقه ، بل هو خاص بالجمل التي لا محل لها
من الاعراب ، وأما الجمل التي لها محل فلا يشملها هذا الحظر .

يقول الصبان في حاشيته على شرح الأشموني : قال السيد : منع
البينيين انما هو في الجمل التي لا محل لها بخلاف التي لها محل ،
فإن ذلك جائز فيها ، وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى :
« وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل » (٣٢) .

(٢٩) الآية ٦ الرحمن .

(٣٠) من الطويل للفرزدق يهجو جريحا ورهطه ، واقلولى : ارتفع على
الاتان ، وأقردت : سكت . والشاهد زيادة الباء في الخبر لأن (هل) بمعنى

النفي ، وينظر : التصريح ٢٠٢/١ . اللسان (ق رد) ٧٥ .

(٣١) المغني ٣٥٠/٢ ، ٣٥١ .

(٣٢) الآية ١٧٣ آل عمران .

وليس مختصاً بالجمل المحكية بالقول ، إذ لا يشترى من له مشكمة في حسن قوله : زيد أبوه صالح وما أفسقه . ووجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات ، فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات ، فلا التفات إلى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانسائية بخلاف ما لا محل لها ١٠ هـ (٣٣) .

ثم يقول امرؤ القيس في معلقته :

١٠ - الا رب يوم لك منه صالح

ولا سيماء يوم بسداره جلجل (٣٤)

ونجد البيت يتعدد في كثير من كتب النحويين شاهداً على استعمال أسلوب (لا سيماء) والمزاد منه ، ونوع (ما) فيه ، واعراب الاسم الواقع بعد (لا سيماء) في حالتي التعريف والتذكير .

ويبين ابن يعيش ذلك فيقول : (لا سيماء) كلمة يستثنى بها ويقع بعدها المرفوع والمفوض ، فمن خفض جعل (ما) زائدة مؤكدة ، وخفض ما بعدها باضافة السى إليه كأنه قال : ولا سى زيد ، أى : ولا مثل زيد ، ومن رفع جعل (ما) بمعنى (الذى) ورفع ما بعدها على أنه خبر لمبتدأ ممحض ، والمعنى : سى الذي هو زيد ، وهو العائد إلى (الذى) ومثله قوله تعالى : « تماماً على الذى أحسن » (٣٥) برفع (أحسن) على تقدير : الذى هو أحسن ، وكقراءة من قرأ : « مثلاً ما بعوضة » (٣٦) وهو قبيح جداً لمحض ما ليس بفضلة .

(٣٣) حاشية الصبان على الأشموني ١٢١/٣ .

(٣٤) البيت من شواهد : ابن يعيش ٨٦/٢ ، المغني ١٤٠/١ ، ٣١٣ ، ٤٢١/٢ ، التصريح ١٤٤/١ ، الهمج ١٣٤/١ ، الأشموني ١٦٧/٢ .

(٣٥) الآية ١٥٤ الانعام . وينظر : اتحاف فضلاء البشر ص ٢٦١ .

(٣٦) الآية ٥٦ البقرة . وينظر : املاء ما من به الرحمن ١/٢٦ .

والسي منصوب بـ « لا » وليس بمعنی ، لانه مضاف الى ما بعده ،
ولا يبنی ما هو مضاف ، لأن المبني مشابه للحروف ، ولا يصح اضافة
الحروف ١٠ هـ (٣٧) .

ثم يقول ابن يعيش : وأما بيت امرئ القيس :

الا رب يوم كان منهن صالح

ولا سيماء يوم بداره جلجل

فانه روى بجر (يوم) ورفعه على ما ذكرنا ، وقد روى منصوبا
على الظرف ، وهو قليل شاذ ١٠ هـ (٣٨) . فالرفع والجر جائزان بكثرة
في الاسم الواقع بعد (لا سيماء) وأما النصب فقليل وليس بقياس ولذلك
يقول الرضي : وأما (لا سيماء) فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل
المذكور بعده مخرج مما قبله ، من حيث اولويته بالحكم .

فإن جر ما بعده فباضافة (سى) (اليه) و (ما) (زائدة) ، ويحتمل
أن يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها .

وان رفع وهو أقل من الجر ، فخبر مبتدأ محذوف ، و (ما)
بمعنى (الذي) ، أو نكرة موصوفة بجملة اسمية ، وإنما كان أقل ، لأن
حذف أحد جزءي الجملة الاسمية التي هي صلة ، كقراءة من قرأ :
« تماما على الذي أحسن » (٣٩) أو صفة قليل ، وليس نصب الاسم
بعد (لا سيماء) بقياس ، لكنه روى بيت امرئ القيس :

ولا سيماء يوم بداره جلجل

بنصب (يوم) أيضا ، فتكلفو لنصبه وجوها :

(٣٧) ابن يعيش ٨٥/٢ .

(٣٨) السابق ٨٦/٢ .

(٣٩) الآية ١٥٤ الانعام .

قال بعضهم : (ما) نكرة غير موصوفة ، ونصب (يوماً) باضمار فعل أي : أعنى يوماً . وقيل : على التمييز ١٠ هـ (٤٠) .

ونرى الشيخ الرضي يفصل أنواع الاعراب في الاسم الواقع بعد (لا سيما) ويرتبها حسب الاولوية ، وأولها عنده الجر ، يليه الرفع ، وأما النصب ، فلا يجوز عنده الا بتتكلف ، لانه ليس بقياس .

ويذكر ابن هشام في المغني عدداً من القيود التي يجب مراعاتها عند استعمال أسلوب (لا سيما) ، فيقول : وتشديد يائه ، ودخول (لا) عليه ، ودخول الواو على (لا) واجب ، قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله :

الا رب يوم صالح لك منهما
ولا سيما يوم بداراة جلجل

فهو مخطيء ١٠ هـ ، وذكر غيره : أنه قد يخفف ، وقد تمحذف الواو ، كقوله :

فه بالعـود وبالإيمان لا سـيـما
عقد وفاء به من أعظم القرب ١٠ هـ (٤١)

وإذا انتهينا إلى الأسمونى في شرحه للألفية فاننا نراه يذكر خاتمة في آخر باب الاستثناء ، يضمها الحديث عن أسلوب (لا سيما) فيقول :

خاتمة : جرت عادة النحويين أن يذكروا (لا سيما) مع أدوات الاستثناء ، مع أن الذي بعدها منبه على أولويته بما نسب لها قبلها .

(٤٠) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢٤٩/١ .

(٤١) المغني ١٤٠/١ . والبيت من البسيط . و (فه) أمر من (وفي) والهاء للسكت . وينظر : الأشمعونى ١٦٨/٢ ، الهمج ٢٣٥/١ .

ويجوز في الاسم الذي بعدها : الجر والرفع مطلقاً ، والتنصب أيضاً إذا
كان نكرة ، وقد روى بهن قوله :

وَلَا سِيمَا يَوْمَ بَدَارَةَ جَلْجَلٍ

والجر أرجحها ، وهو على الاضافة و (ما) زائدة بينهما مثلها
في « أيما الأجلين » (٤٢) . والرفع على أنه خبر لمضر ممحذوف
و (ما) موصولة ، أو نكرة موصوفة بالجملة ، والتقدير : ولا مثل الذي
هو يوم ، أو : ولا مثل شيء هو يوم ، ويضعفه في نحو : ولا سيماء زيد
حذف العائد المرفوع مع عدم الطول ، واطلاق (ما) على من يعقل .

وعلى الوجهين ففتحة (سى) اعراب لأنها مضاف .

والتنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد (مثل) في نحو :
« ولو جئنا بمثله مداداً » (٤٣) و (ما) كافة عن الاضافة ، والفتحة
بناءً مثلها في : لا رجل .

وأما انتساب المعرفة نحو : ولا سيماء زيداً فمنعه الجمهور (٤٤) .

فتحة الياء من (سى) في (لا سيماء) قد تكون فتحة اعراب ،
وذلك في حالتي الجر والرفع في الاسم الواقع بعدها ، وذلك لأنها
مضافة حتماً في هاتين الحالتين ، وأما في حالة نصب الاسم الواقع
بعدها ، فالفتحة بناء ، لأن (ما) كفت عن الاضافة .

يقول سيبويه : وسألت الخليل - رحمة الله - عن قول العرب :
ولا سيماء زيد ، فزعم أنه مثل قولك : ولا مثل زيد و (ما) لغو ، وقال :

(٤٢) الآية ٢٨ القصص .

(٤٣) الآية ١٠٩ الكهف .

(٤٤) الأشموني ١٦٧/٢ .

ولا سيما زيد كقولهم : دع ما زيد وقوله : « مثلاً ما بعوضة » (٤٥)
فـ (سـ) في هذا الموضع بمنزلة (مـ) فمن ثم عملت فيه (لاـ) كما
تعمل (ربـ) في (مـ) وذلك قوله : رب مثل زيد ، وقال أبو محجن
الثقفي (٤٦) :

يا رب مثلك في النساء غريزة
بيضاء قد متعتها بطلاق ١٠ هـ (٤٧)

ونستطيع أن نخلص من ذلك إلى أن الغرض من استعمال (أسلوب
(لاـ) سيماـ) افادـةـ أنـ ماـ بـعـدـهاـ وـمـاـ قـبـلـهاـ مـشـتـرـكـانـ فـيـ أـمـرـ وـاحـدـ ،ـ وـلـكـنـ
ـمـاـ بـعـدـهاـ مـنـبـهـ عـلـىـ أـوـلـويـتـهـ يـهـذـاـ الـأـمـرـ .ـ

ـ وـأـنـ (ـلاــ) لـاـ تـتـغـيـرـ حـرـكـةـ حـرـوفـهاـ وـلـاـ ضـبـطـهاـ فـيـ الـلـغـةـ
ـفـصـحـىـ التـقـىـ جـاءـ عـلـيـهـ بـيـتـ اـمـرـىـءـ الـقـيـسـ ،ـ وـفـيـهـ عـدـةـ لـغـاتـ جـائـزـةـ
ـالـاسـتـعـمـالـ إـلـاـ أـنـهـ قـلـيلـةـ .ـ

ـ وـأـنـ الـأـسـمـ الـوـاقـعـ بـعـدـهـ اـمـاـ يـكـوـنـ نـكـرـةـ ،ـ وـاـمـاـ يـكـوـنـ مـعـرـفـةـ ،ـ
ـفـاـنـ كـانـ نـكـرـةـ ،ـ جـازـ فـيـهـ الـأـوـجـهـ الـثـلـاثـةـ عـلـىـ التـرـتـيـبـ الـأـتـىـ :ـ الـجـسـرـ
ـوـالـرـفـعـ وـالـنـصـبـ ،ـ وـأـنـ كـانـ مـعـرـفـةـ جـازـ فـيـهـ وـجـهـانـ :ـ الـجـرـ وـالـرـفـعـ .ـ

ـ وـالـوـاـوـ الدـاخـلـةـ عـلـيـهـ قـدـ تـكـوـنـ لـلـاستـئـنـافـ أوـ لـلـحـالـ أوـ عـاطـفـةـ ،ـ
ـ وـيـجـوزـ حـذـفـهـ قـلـيلـاـ كـمـاـ تـقـدـمـ (٤٨) .ـ

- (٤٥) الآية ٥٦ البقرة .
- (٤٦) ليس في ديوانه ، والبيت من الكامل ، والشاهد فيه أن (وبـ)
تلزم العمل في النكرة كما تلزم (لاـ) النافية للجنس العمل في النكرات .
- (٤٧) الكتاب لسيبوبيه ٢٨٦/٢ .
- (٤٨) ينظر : حاشية الصبان على الأسموني ١٦٨/٢ .

ونسخ مع امرئ القيس في معلقته حتى نصل إلى قوله :

١٣ - ويوم دخلت الخدر خدر عنزة
فقالت لك الويلات إنك مرجلٌ (٤٩)

ونقف مع النحويين عند كلمة (عنزة) في البيت ، ونراها جاءت مصروفة ، مع أنها تستحق المنع من الصرف لوجود العلتين المانعتين : العلمية والتائيث ، فصرفها إذن لضرورة الشعر .

يقول ابن مالك في الفيحة :

ولا ضطرار أو تناسب صرف
ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

وفي هذه الحالة عندما يصرف الاسم لضرورة الشعر ، كما في بيت امرئ القيس ، هل يسمى تنوينه تنوين تمكين ، أم يطلق عليه اسم آخر ؟

هنا نجد ابن هشام في المغني يستشهد بالبيت في معرض ذكره لأنواع التنوين ، وبعد أن يذكر ستة منها يقول : وزاد بعضهم سابعاً وهو تنوين الضرورة ، وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله :

ويوم دخلت الخدر خدر عنزة
فقالت لك الويلات إنك مرجلٌ

وللمنادي المضموم كقوله :

سلام الله يا مطر عاليها
وليس عليك يا مطر السلام (٥٠)

(٤٩) البيت من شواهد : المغني ٢٤٣/٢ ، التصريح ٢٢٧/٢ ،
الاشموني ٣/٢٧٤ .

(٥٠) البيت من الوافر للاحوص ، والشاهد في تنوين (مطر) للضرورة
وهو مستحق للبناء على الضم لأنه منادي مفرد علم ، وينظر : الكتاب
٢٠٢/٢

وبقوله أقول في الثاني دون الأول ، لأن الأول تنوين التمكين ، لأن
الضرورة أباحت الصرف ، وأما الثاني فليس تنوين تمكين ، لأن الاسم
مبني على الضم ١٠ هـ (٥١) .

فابن هشام - هنا - مع الرأى القائل : بأن هناك نوعاً من التنوين
يسعى : تنوين الضرورة ، ويخصه بالمثال الثاني ، وهو الداخل في
المنادى المفرد العلم ، اذا اضطر الشاعر الى تنوينه ، كما في تنوين (مطر)
في بيت الاخصوص المتقدم ، لأن الاسم مبني على الضم ، فاذا نون ، فان
تنوينه يكون للضرورة ، وأما بيت امرئ القيس ، فالتنوين في (عنيزة)
عند ابن هشام للتمكين ، لأن الضرورة أباحت الصرف ، فهو في الأصل
معرب غير منصرف ، ولما جاءت الضرورة أزالت منع الصرف ، فاستحق
الصرف بتنوين التمكين .

وليس هذا ب المسلمين لابن هشام ، فقد اعترضه الدمامي^١ ، فيما نقله
الأمير في حاشيته على المغني . يقول : قال الدمامي^١ : حمله على ذلك
قولهم : يجوز صرف غير المنصرف للضرورة ، ونحن نقول : معناه : انه
يجوز للعفظ أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار
ادخال التنوين ، وليس هو عين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين ،
 فهو تنوين ضرورة ١٠ هـ (٥٢) .

فالدمامي^١ - كما رأينا - يثبت تنوين الضرورة اللاحق لما لا ينصرف ،
ولا يوافق ابن هشام في تسميته تنوين تمكين لمنافاة الحاصلة ، اذ كيف
يكون تنوين تمكين ، مع وجود العلتين المانعتين من الصرف ، وهما
في (عنيزة) في البيت : العلمية والتأنيث ، ونحن نرى لكلمة وجاهة
وقبولاً .

(٥١) المغني ٣٤٣/٢ .

(٥٢) حاشية الأمير على المغني ٢٥/٢ .

و قبل أن نترك هذا المعلم النحوي ، يلح علينا تساؤلان هما :

أ - ما حكم صرف المعنون من الصرف للضرورة أو للتناسب ؟

ب - هل يجوز منع صرف المنصرف (من) أجل الضرورة ؟

والجواب عن الأول : أن صرف المعنون من الصرف واجب في الضرورة وجائز في التناسب (٥٣) .

ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي : « سلاسلا وأغلالا وسعيرا » (٥٤) .

وقد أجمع النحويون عليه ، لأنه رجوع إلى الأصل ، فاحتفل من أجل الضرورة .

والجواب عن الثاني : أن منع صرف المنصرف للضرورة ، وقع فيه خلاف بين النحويين : أجزاء الكوفيون والأخفش والفارسي ، وأباء سائر البصريين ، وال الصحيح الجواز ، و اختاره الناظم لثبوت سباعه من ذلك قول الشاعر :

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع (٥٥)

و قلل بعض المتأخرین بين ما فيه علمية ، فأجاز متعه لوجود أحدى العلتین ، وبين ما ليس كذلك فصرفة ، ويؤیده أن ذلك لم یسمع الا في العلم (٥٦) .

(٥٣) راجع الصبان على الاشموني ٢٧٣/٣ ، ٢٧٤ .

(٥٤) الآية ٤ الانسان .

(٥٥) البيت من المقارب للعباس بن مرداس ، والشاهد فيه منع صرف (مرداس) من أجل الضرورة ، وذلك جائز عند جماعة من النحويين وهو الصحيح .

(٥٦) انظر : الاشموني ٢٧٤/٣ .

ونصل الى قول امرئ القيس :

١٦ - فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
فالهيتها عن ذى تمائم محول (٥٧)

وقد روی سیبویه البيت برواية أخرى وهي :

ومثالك بکرا قد طرقت ومرضعا
فالهيتها عن ذى تمائم مغیل

بنصب (بکرا) و (مرضعا) على اضمار فعل ، أى : اعنى بکرا
ومرضعا .

والرواية التي معنا هى رواية الأفبارى والزوزنی ، وهى التي
اعتنى بها - كما تقدم - والخلاف بين الروايتين واضح جلى .

يقول سیبویه بعد أن ذكر البيت على روايته :

أى : رب مثالك ، ومن العرب من ينسبة على الفعل ، وقال
الشاعر :

ومثالك رهبي قد تركت رذية
تقلب عينيها اذا مر طائر (٥٨)

سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب ١٠ هـ (٥٩) . وتعود الى
الرواية التي معنا لترى أن بيت امرئ القيس قد روی بجر (مثالك) .

(٥٧) البيت من شواهد : سیبویه ١٦٣/٢ ، المفتى ١٣٦/١ ،
١٦١ ، التصريح ٢٢/٢ ، الهمع ، ٣٦/٢ ، الاشمونی ٢٢٢/٢ ، اللسان
(غیل) .

(٥٨) من الطويل والشاهد فيه على رواية نصب (مثالك) أنها مفعول
مقدم للفعل (تركت) وعلى رواية الجر باضمار (رب) أى : رب مثالك .

(٥٩) الكتاب ١٦٣/٢ ، ١٦٤ .

وهنا يطالعنا المبرد برأى في الفاء نقاہ ابن هشام في المغنی ، يقول في مبحث الفاء : الفاء المفردة حرف مهملاً خلافاً لبعض الكوفيین في قولهم : أنها ناصبة في نحو : ما تأتينا فتحديثنا ، وللمبرد في قوله : أنها خافضة في نحو :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضى
فالهيتها عن ذى تمام محصول

فيمن جر (مثلاً) والمعطوف ، وال الصحيح أن النصب بـ (أن) مضمرة ، وأن الجر بـ (رب) مضمرة ١٠ هـ (٦٠) ٠

ويقول الأشعوني في شرحه : وقال في التسهيل : تجر (رب) ممحوقة بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد (بل) قليلاً ، ومع التجدد أقل ، ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية ، أى : كثير بالنسبة إلى (بل) ١٠ هـ (٦١) ٠

واذا كان الجر بـ (رب) مضمرة بعد الفاء أو الواو أو (بل) كما تقدم ، فما قيمة هذه الحروف اذن ؟ وما وظيفتها في الاسلوب ؟

يقول الانباري في الانصاف : والذى أعتمد عليه فى الدليل على أن هذه الأحرف التى هي : الواو والفاء وبل ليست نائبة عن (رب) ، ولا عوضاً عنها ، أنه يحسن ظهورها معها فيقال : ورب بلد ، وبل رب بلد ، وقرب حور ، ولو كانت عوضاً عنها لما جاز ظهورها معها ، لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ، الا ترى أن واو القسم لما كانت عوضاً عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما فلا يقال : وتا لله وتعطّلها حرفي قسم ، فاما قوله تعالى : « وتأ لله لا كيدن أصنامكم » (٦٢)

(٦٠) المغنی ١٦١/١ وانظر المسألة رقم ٥٥ من الانصاف في مسائل الخلاف .

(٦١) شرح الأشعوني ٢٣٢/٢ الصـ ٢٣٢ .

(٦٢) الآية ٥٧ الانبياء .

فالواو فيه واو عطف ، وليست واو قسم ، فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القسم ، فلما جاز الجمع بين الواو و (رب) دل على أنها ليست عوضا عنها بخلاف واو القسم ، وأنها واو عطف .

وقولهم : ان حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدأ بالواو في أول القصيدة كقوله :

١٠ - وبلد عامية أعماؤه (٦٣)

فنقول : هذه الواو واو عطف وان وقعت في أول القصيدة ، لأنها في التقدير عاطفة على كلام مقدر ، كأنه قال : رب قفرطامس أعلامه سلكته ، وبلد عامية أعماؤه قطعته ١٠ هـ (٦٤) .

ونصل إلى حيث يقول امرؤ القيس :

١٩ - أفاطم مهلا بعض هذا التدلل

وان كنت قد أزمعت صرمى فاجملى (٦٥)

ويذكر البيت في كتب النحويين شاهدا على أمرتين :

١ - نداء المنادى القريب بالهمزة .

٢ - جواز ترخييم المنادى بحذف آخره بشروطه المذكورة فسي موضعه .

اما عن موضع الاستشهاد الأول فيقول ابن هشام في المغني في

(٦٣) من مشطور الرجز لزؤية بن العجاج . وينظر : الانصاف ص ٣٧٧ .

(٦٤) الانصاف في مسائل الخلاف ص ٣٨١ .

(٦٥) البيت من شواهد : المغني ١٢/١ ، التصریح ١٨٩/٢ ، البهع ١٧٢/٣ ، الاشمونی ١٧٢/١ .

مبحث الألف : الألف المفردة تأتي على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا ينادى به القريب ، كقوله :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل

وان كنت قد أزمعت صرمى فأجملنى

ونقل ابن القياز عن شيخه أنه للمتوسط ، وأن الذى للقريب (يا) ،
وهذا خرق لجماعهم .

والثانى : أن تكون للاستفهام ... الخ ١٠ ه (٦٦) .

وأما عن موضع الاستشهاد الثانى فيقول فى التوضيح : يختص
ما فيه تاء التأنيث بآحكام منها : أنه لا يشترط لترخيمه علمية ولا زيادة
على ثلاثة أحرف

ومنها : أن نداءه مرخما أكثر من ندائه تماما ، كقوله وهو أمرء القيس
الكندى :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل

وان كنت قد أزمعت صرمى فأجملنى

ولكن يشاركه فى هذا الحكم الأخير : مالك وعامر وحارث ،
فترخيمن أكثر من ترك الترخييم لكثر استعمالهن فى النداء ، ووجه
اختصاص ما فيه تاء التأنيث بذلك أنه لا يتوقف على كثرة استعماله
فافترقا ١٠ ه (٦٧) .

وعلى هذا فكلمة (فاطم) فى أمرء القيس أصلها (فاطمة) فهى
متندى بالهمسة قبلها التى هي لنداء القريب ، وهو مرخم بحذف التاء ،

(٦٦) المغني ١/٣ .

(٦٧) التصرير على التوضيح ١٨٩/٢ (بالختصار) .

واليم التي قبلها يجوز فيها الفتح على لغة من ينوى المذوف ، ويكون المنادى في هذه الحالة مبنيا على ضم التاء المذوفة للترخيم في محل نصب ، ويجوز في الميم الضم على لغة من لا ينوى المذوف ويعتبر الباقي بعد الحذف كأنه آخر الكلمة في أصل الوضع ، ويكون المنادى مبنيا على الضم الكائن على الميم في محل نصب كذلك ، لأن المنادى مفعول به في المعنى .

يقول ابن مالك مشيرا إلى هاتين اللغتين :

وان نويت بعد حذف ما حذف

فالباقي استعمل بما فيه ألف

واجعله ان لم تنو مذوفا كما

لو كان بالأخر وضعا تماما

هذا والمؤنث بالتاء يكتفى في ترخيمه بحذف هذه التاء ، ولا يحذف منه حرف آخر قبل هذه التاء ، ولو كان مما استوفي شروط حذفه مع الآخر ، بأن كان لينا ساكنا زائدا مكملأ أربعة فصاعدا ، فتقول في (عقبة) (٦٨) : يا عقنا - بالألف - .

وفي الأشموني : وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة من لا يراعي المذوف ومنه قوله :

أحاربن بدر قد وليت ولاية (٦٩)

(٦٨) بفتح العين المهملة والكاف وسكون النون بعدها موحدة يقال :

عقاب عقباه أى حديدة المخالف ١٠ ه الصبان ١٧٤/٣ .

(٦٩) صدر بيت من الطويل لأنس بن زنيم وتمامه : فكن جرذا فيها تخون وتسرق ، والشاهد في : أحر حيث أريد به (حارثة) فرخم أولا بحذف الهاء ثم رخم ثانيا بحذف التاء على لغة من لا ينوى المذوف .

يريد : أحارة ، قوله :

پا ارتانے فاعل ماقلمہ (۷۰)

٧١ هـ : أرطاة يا يريد

ويفهم من كلام الصبان تعليقاً على الأشموني أنه يجوز في هذا المرخص للغتان : لغة من ينوي المذوف ، ولغة من لا ينويه (٧٢) .

يقول ابن مالك في هذا الموضع مشيراً إلى شروط الاسم المرخص:

وجوزنہ مطلقاً فی کل ما
أنت بالھا والذی قد رخما

بـحـذـفـهـا وـفـرـهـ بـعـدـ وـاحـظـ لـاـ

ترخيص ما من هذه الها قد خلا

الرابعى فما فوق العلم

دون اضافة واسناد متى

وقد أهمل ابن مالك لضيق النظم شروطاً أخرى ذكرها النحوين وهى :

ألا يكون الاسم مختصاً بالنداء ، فلا يرخص نحو : (فل) و (فلة)
ولألا يكون مندوباً ، ولا مستغاثاً ، فلا يرخص : واحارثاه ، ولا : يا لعثمان
للفقراء ، ونحو ذلك .

(٧٠) صدر بيت من الكامل لزميل بن الحارث وتمامه : والمرء يستحيى اذا لم يصدق ، والشاهد في : يا أرط حيث يريد : يا أرطاه ،

(٧١) الاشارة / ٣ / ١٧٤

(٧٢) راجع الصبان ١٧٤/٣ ، ١٧٥ .

ثم يخاطب امرؤ القيس محبوبته فاطمة بقوله :

٢٠ - أغرك مني أن حبك قاتلى

وأنك مهما تأمرى القلب يفعل (٧٣)

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على أمر يتعلق بالقافية ، وهو أنها اذا كانت ساكنة للبناء أو للجزم ، حركت بالكسر كحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وانما اختيرت الكسرة دون أخرىها : الضمة أو الفتحة ، لأنها علامة الجر ، وبين المجرور والمجزوم مناسبة لانفراد كل واحد منها بنوع من الكلام ، فالجر مستبد بالاسم ، والجزم مستبد بالفعل ، فهو نظيره في هذا ، فإذا احتج إلى تحريمه ، حرك بحركة نظيره .

يقول سيبويه : ... فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان في القوافي المجرورة حيث احتاجوا إلى حركتها ، كما أنهم إذا اضطروا إلى تحريكمها في التقاء الساكنين كسروها ، فكذلك جعلوها في المجرورة ، حيث احتاجوا إليها ، كما أن أصلها في التقاء الساكنين الكسر نحو : انزل اليوم . قال امرؤ القيس :

أغرك مني أن حبك قاتلى

وأنك مهما تأمرى القلب يفعل

وقال طرفة :

متى تأتنا نصيحة كأسا روية

وان كنت عنها غانيا فاغن واردد (٧٤)

(٧٣) البيت من شواهد : الكتاب ٤/٢١٥ ، ابن يعيش ٧/٤٣ ، الهمج ٢١١/٢

(٧٤) من الطويل وهو من معلقة طرفة ، ينظر : شرح القصائد السابعة للأنباري ص ١٨٧ ، والشاهد : تحريك الروى الساكن للبناء بالكسر لما بينهما من المناسبة .

ولو كانت في قواف مرفوعة أو منصوبة كان اقواء ١٠ هـ (٧٥) .

وعلى مثل هذا الاستشهاد ذكر السيوطي في الهمع بيت امرئ القيس (٧٦) .

واما ابن يعيش ، فقد استشهد بالبيت في شرح المفضل ، في مبحث جوازم المضارع التي تجزم فعلين ، ووجه النظر الى الاذاة (مهما) عارضا آراء النحويين في حقيقتها وهل هي بسيطة ام مركبة ؟ وهل هي اسم ام حرف ؟

يقول : واما (مهما) فمن أدوات الشرط ، تستعمل فيه استعمال (ما) كقول : مهما تفعل أفعليه ، وقال الله : « وقالوا مهما ناتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » (٧٧) وقد اختلفوا فيها :

فذهب قوم : الى أنها اسم بكمالها يجازى به ، قالوا : لأن التركيب على خلاف الاصل ، فلا يقدم عليه الا بدليل ، فلو وزنت ل كانت (فعلى) وقد افادت معنى الشرط فيما بعدها ، والغالب في افاده المعانى ، اى ما هى الحروف ، فكانت متضمنة لمعنى الحرف ، وعود الضمير اليها يدل على اسميتها :

وقال الخليل : هي مركبة كان الاصل : (ما) الشرطية التي في قوله تعالى : « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » (٧٨) زيدت عليها (ما) أخرى توكيدا ، و (ما) تزاد كثيرا مع أدوات الشرط .

الا ترى أنها قد زيدت مع (ان) ، وأدغمت النون في الميم لسكونها ،

(٧٥) الكتاب ٢١٥/٤ . والاقواء : اختلاف المجرى - وهو حرفة الروى المطلق - بكسر وضم .

(٧٦) راجع همع الموامع ٢١١/٢ .

(٧٧) الآية ١٢٢ الاعراف .

(٧٨) الآية ١٩٧ البقرة .

لأن النون المساكنة تدغم في الميم فقالوا : أما تأتني أنت ، قال الله تعالى : « فاما ترين من البشر أحدا » (٧٩) . وزادوها أيضا مع (متى) و (أين) فقالوا : متى ما تأتني أنت ، وأينما تكن أ肯 » فصار الملفظ بها (ماما) ، وكرهوا توالى لفظين حروفهما واحدة ، فأبدلوا من ألف (ما) الأولى هاء لقرب الهاء من الالف فى المخرج ، وكانت ألف (ما) الأولى أجدر بالتغيير من الثانية ، لأنها اسم ، والاسماء أقبل للتغيير والتصرف من الحروف لقربها من الأفعال .

وقال قوم : هي مركبة من (مه) بمعنى : (اكف) و (ما)
فاللفظ على هذا لم يدخله تغيير ، لكنه مركب من كلمتين بقيتها على
لفظهما ...

• والوجه قول التحذيل ، لأنّه لا يلزم في كلّ "موضع جاء فيه (مهما) أريد فيه معنى الكف وما أظن القائل : وانك مهما تأمرى القلب يفعل . أراد : وانك اكفي ما تأمرى القلب يفعل .

ونذلك تكتب بالألف ، ولو كانت الكلمة واحدة ، لكتبت بالياء ، لأن
الألف اذا وقعت رابعة كتبت ياء ١٠ هـ (٨٠) .

ونسير مع امرىء القيس حتى نصل الى قوله :

⁸¹ لدى الستر لا لستة المتفضّل.

الآلية ٢٦ مريم . (٧٩)

^{٨٠}) ابن يعيش / ٧ ، ٤٣ (باختصار) .

(٨١) البيت من شواهد : التصريح ٢٣٦/١ ، المهم ١٩٤/٢٤٧ ، الهمم ١٩٤/٢٤٨ ، الاشموني ١٢٤/٢ .

وقد تناول النحويون البيت مستشهدين به في موضعين :

الموضع الأول : باب المفعول لاجله ، وهو - كما يقول النحويون -
ما فعل لاجله فعل مذكور ، نحو : جئت رغبة في العلم ، ويشرط لنصبه على المفعولية لاجله شروط منها : أن يكون مصدرا ، وأن يكون قلبيا ،
وأن يكون علة لما قبله ، وأن يتحد بالمعلل به وقتا وفاعلا .

فإن فقد شرط من هذه الشروط ، فلا يصح التنصب ، ويجب جره
بوحد من هذه الحروف : اللام - الباء - فى - من ، والأكثر الجر
باللام .

وبيت امرىء القيس الذي معنا ، فقد فيه الشرط الرابع ، وهو
اتحاد المفعول لاجله وهو كلمة (نوم) بالمعلل به في الوقت ، فالنوم
وأن كان علة لنضو الثياب ، لكن وقت النضو سابق على وقت النوم ،
فلما اختلفا وقتا جر باللام - كما رأينا - .

وعلى هذا النحو استشهد بالبيت كل من السيوطي في الهمع ،
وابن هشام في التوضيح ، والأشموني في شرحه للآلية .

الموضع الثاني : باب الحال : فان جملة : (وقد نضت) وقعت
حالا من التاء في (فجئت) وهي جملة فعلية فعلها ماض مثبت متصرف ،
ليس تاليا لـ (الا) ، ولا متلو بـ (او) ، وفي هذه الحالة ، يجب
في هذه الجملة أن تربط بـ (قد) مع الواو ، كما رأينا في البيت .

قال السيوطي في الهمع : ويجب في الماضي المثبت المتصرف غير
التالي (الا) والمتنو بـ (او) العاري من الضمير (قد) مع الواو
كقوله :

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ١٠ هـ (٨٢)

وقال السنديوني في : المنح الوفية بشرح الخلاصة الالفية : وأما المقدمة بالماضي المثبت فان كان تاليًا لـ (الا) أو متلوابـ (او) ، لزم الضمير والخلو من الواو نحو : « وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين » (٨٣) ونحو قوله :

كـنـ لـلـخـلـيلـ نـصـيرـاـ جـارـ أـوـ عـدـلـاـ

وـلـاـ تـشـحـ عـلـيـهـ جـادـ أـوـ بـخـلـاـ (٨٤)

وكذا لو كانت مؤكدة نحو : أبو بكر خليفة قد علمه الناس (٨٥) ، وان كانت غير ذلك حازت الأوجه الثلاثة ، فان انفردت الواو ، لزمنها (قد) كقوله :

فـجـئـتـ وـقـدـ نـضـتـ لـنـسـوـمـ ثـيـابـهـاـ

وان انفرد الضمير ، أو اجتمعا جاز اثبات (قد) ومحذفها نحو : « أو جاءوكم حضرت صدورهم » (٨٦) ونحو : « قالوا أمنا وقد دخلوا بالكفر » (٨٧) وذهب اثناء وابو على والبرد الى اشتراط (قد) مع الماضي ظاهرة أو مقدرة لتقربه من الحال ١٠ هـ (٨٨) .

ثم نرجع لنقف مع الفعل (نضت) وهل هو بتخفيف المد ، كما في رواية الانباري ، أم بتشديدها كما في رواية الزوزني ، ونرجع الى المعاجم لنقرأ في لسان العرب : نضا ثوبه عنه نضوا : خلعه والقاء

(٨٣) الآية ٤ الانعام .

(٨٤) البيت من البسيط والشاهد في قوله : جار أو عدلا ، وكذا : جاد أو بخلا ، حيث وقع الماضي حالا بدون (قد) والواو ، لكونه قد عطف بـ (او) ، وانظر الاشمونى ٢/١٨٨ .

(٨٥) جملة قد علمه الناس حال مؤكدة لمضمون الجملة ، وتمتنع معها الواو كما تمتنع في التوكيد مع المؤكد .

(٨٦) الآية ٩ النساء .

(٨٧) الآية ٦١ المائدة .

(٨٨) المنح الوفية للسنديوني ١/٤٥٤ رسالة دكتوراه بتحقيقنا .

عنه ، ونضوت ثيابى عنى اذا أقيتها عنك ، ونضاه من ثوبه : جرده
... ونضا الثوب الصبغ عن نفسه اذا ألقاه ، ونضت المرأة ثوبها ، ومنه
قول امرئ القيس :

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها

قال الجوهرى : ويجوز عندي تشديده للتکثير ١٠ ه (٨٩) .

وعليه فالتحفيف هو الأصل والاصح ، والتشديد جائز لقصد المبالغة
في الفعل ، فيقال : نضى على وزن (فعل) ، ونضا على وزن (فعل) .

وكلاهما من النضو بمعنى الخلع ، والوزن العروضى يحتملها ،
فمع التخفيف يكون القبض بحذف الخامس الساكن الذى يصير
(مفاعلين) : (مفاعلن) وهو لازم فى عروض الطويل ، جائز فس
حشوه ، ومع التشديد تأتى التفعيلة بدون زحاف (مفاعيلن) .

ونصل الى قول امرئ القيس :

٢٨ - فقمت بها امشى تجر وراءنا
على اثرنا اذیال مرط مرحل (٩٠)

ورواية الزوزنى :

خرجت بها امشى تجر وراءنا
على اثرينا ذیل مرط مرحل

واختلف الروايتين فى غير موضع الشاهد ، فإنه على أى حال

(٨٩) لسان العرب (نضا) .

(٩٠) البيت من شواهد : المغني ٢/٦٤٥ ، التصریح ١/٣٨٧ ،
الممع ١/٤٤٠ .

جملتا : (أمش تجر وراءنا) وقد وقعتا حالين ، والبيت شاهد على
تعدد الحال متعدد .

قال في التصريح : ولشبه الحال بالخبر في المعنى ، والنعت في
التفيد جاز أن يتعدد لفرد وغيره ، كما يتعدد الخبر والنعت ، وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله :

الحال قد يجئ ذا تعدد لفرد فاعلم وغير مفرد

فالأول : وهو أن يتعدد لفرد ، كقوله :

على إذا ما جئت ليلى بخفية

زيارة بيت الله رجلان حافيا (٩١)

ف (رجلان حافيا) حالان من فاعل الزيارة المذوق ، والتقدير:
زيارتى بيت الله حال كونى رجلان حافيا

والثاني : وهو أن يتعدد متعدد ، وفيه تفصيل : فينظر في الحال
المتعدد ، إن اتحد لفظه ومعناه ، ثنى أو جمع نحو : « وسخر لكم الشمس
والقمر دائبين » (٩٢) ونحو : « وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر
والنجوم مسخرات بأمره » (٩٣) .

وان اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف كـ : لقيته مصعداً منحدراً ،
ويقدر الحال الأول من الحالين للثاني من الأسمين ، وبالعكس فيقدر
الثاني من الحالين للأول من الأسمين ، ليتصل أحد الحالين بصاحبها ،
فـ (مصعداً) حال من الهاء و (منحدراً) حال من التاء ، وقال :

(٩١) البيت من الطويل . وينظر : المغني ٦١/٢ ، الاشموني ١٨٤/٢ ، اللسان (رج ل) .

(٩٢) الآية ٢٣ إبراهيم .

(٩٣) الآية ١٢ الفحل .

عهدت سعاد ذات هنوى معنى
فزدت وعلى ساوانا هواها (٩٤)

وقد تأتي الحال المتعددة على الترتيب ، فيقدر الأول للأول ، والثاني للثاني أن أمن اليه كقوله ، وهو أمرٌ القيس :

فجملة (أمشى) حال من التاء فى (خرجت) وجملة (تجر) حال من الهاء المجزورة بالياء ١٠٠ هـ (٩٥) . وهذا الاخير هو المختار عند السيوطي ، يقول فى الهمع : ... وان تعدد ذو الحال وتفرق الحالن نحو : لقيت زيدا مصعدا منحدرا ، حمل الحال الأول على الاسم الثنائى ، لأنه يليه ، والحال الثنائى على الاسم الاول ، فـ (مصعدا) لزيد ، وـ (منحدرا) للقاء ، كذا قالوه ، ووجهه بأن فيه اتصال أحد الحالين بصاحبها ، وعود ما فيه من ضمير المفعول أقرب مذكور ، واغتنى انتقال الثنائى وعود ضميره على البعد ، اذا لا يستطيع غير ذلك ...

وفي التمهيد : العرب يجعلون ما تقدم من الحالات لفاعل الذي هو متقدم ، وما تأخر للمفعول ، ولو جعلت الأخير للأول لجاز ما لم يلبس ، قال أبو حيان : وهذا الذي ذكره صاحب التمهيد مخالف لما قرره غيره . قلت : وهو المختار عندى ، ومنه قوله :

(٩٤) من الواffer - لم يعلم قاتله - وينظو : المغني ٥٦٥/٢

٩٥) التصريح ٣٨٥/١ وما بعدها (باختصار) .

خرجت بها أمش تجر ورائنا
على أثرينا ذيل مرط مرحل

فـ (أمش) لاول الاسمين ، و (تجر) لثانيهما ١٠ هـ (٩٦) .

على أن جماعة من النحويين قد منعوا تعدد الحال لفرد ، يقول الأشمونى : ومنع ابن عصفور هذا النوع ، ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل نحو : هذا بسراً أطيب منه رطباً ، ونقل المنع عن الفارسى وجماعة ، فالثانى عندهم نعت للأول ، أو حال من الفس米尔 فيه ١٠ هـ (٩٧) .

ثم يقول الصبان معلقاً : قوله : (ومنع ابن عصفور هذا النوع)
أى : قياساً على الطرف .

قال ابن الناظم : وليس بشيء ، أى : للفرق الظاهر بينهما ، لأن وقوع الفعل الواحد فى زمانين ومكانين محال ، وأما تقديره بقيدين فلا بأس به ١٠ هـ (٩٨) .

ونصل الى قول امرئ القيس فى وصف فرسه :

٥٤ - مكر مفتر مقبل مدبر معا
كجلود صخر حطه السيل من عل (٩٩)

وقد تردد البيت فى كثير من كتب النحويين شاهداً على أن كلمة (عل) الواقعة فى عجزه ظرف بمعنى (فوق) .

(٩٦) الهمج ٢٤٤/١ وما بعدها .

(٩٧) الاشمونى ١٨٤/٢ .

(٩٨) الصبان ١٨٤/٢ ، وينظر : شرح الالفية لابن الناظم ص ١٣٢ .

(٩٩) البيت من شواهد : الكتاب ٤/٢٢٨ ، ابن يعيش ٤/٨٩ ، المغنى

١٥٤ ، التصرير ٢/٥٤ ، الهمج ١/٢١٠ ، الاشمونى ٢/٢٦٩ .

يقول سيبويه : و (عل) معناها : الاتيان من فوق ، وقال امرؤ القيس :

كجلمود صخر حطه المسيل من عل ١٠ هـ (١٠٠)

وقد ذكر التحويون أن في (عل) وأخواتها المذكورة في قول الناظم :

قبل كغير بعد حسب أول ودون والجهات أيضاً وعل
أربعة أحوال :

١ - البناء على الضم ، وذلك إذا قطعت عن الاضافة لفظا دون معنى ، بأن ينوى معنى المضاف اليه ، كقول الفرقدق يهجو جريرا : ولقد سدلت عليك كل ثنية

وأتيت فوق بني كلب من عل (١٠١)

٢ - الجر بالكسر من غير تنوين ، اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه ، كما في بيت امرؤ القيس .

٣ - الجر بالكسر من غير تنوين أيضا ، اذا ذكر المضاف اليه ، نحو : أتيتك من عل الدار وهذا فيه خلاف في (عل) ، وقد أجزاء الجوهرى وابن مالك كما سيأتي .

٤ - النصب مع التنوين ، ما لم يدخل عليها جار ، ان قطعت عن الاضافة لفظا ومعنى ، وهذا لا ينافي في (عل) لأنها لا ت العمل الا مجرورة بـ (من) كما سيأتي ، وإنما يمكن أن يأتي في بعض أخواتها مثل : قبل وبعد ، قال الشاعر :

(١٠٠) الكتاب ٤ / ٢٤٨ .

(١٠١) البيت من الكامل ، والشاهد بناء (عل) على الضم لثانية معنى المضاف اليه .

فساغ لى الشراب و كنت قبلًا

أكاد أغص بالماء الفرات (١٠٢)

ويتحصل من ذلك أن هذه الادوات مبنية في حالة واحدة ، ومعرية في ثلاثة أحوال ، وأن حالات الاعراب تنحصر في الجر والنصب دون الرفع ، وأنها في حالة الجر تمنع من التنوين لأنها إما مضافة لفظا أو نية ، ولا يجتمع التنوين مع الاضافة ، وأما في حالة النصب ، فلا بد أن تكون منونة ، ولا يتتأتى النصب في (عل) لأنها لا تستعمل إلا مجرورة بـ (من) وقد استشهد الأشموني ببيت امرئ القيس على هذه الحالة الأخيرة ، وهي القطع عن الاضافة لفظا ومعنى ، وقد استدرك عليه الصبان ذلك الاستشهاد فقال : ... وعندي فيه نظر ، لأن قوله : (من عل .) آخر البيت ، فليس منونا بالفعل ، حتى يستشهد به على قطع (عل) عن الاضافة لفظا ومعنى ، ولا دليل على أن ترك تنوينه لنية لفظ المضاف اليه ، وأن يكون لأجل وقف الروى ، فلا يصلح شاهدا على القطع ١٠ هـ (١٠٣) .

وهو استدراك على الاشموني صادف الصواب وكان الاجدر به أن يستشهد ببيت امرئ القيس على الحالة الثانية وهي الجر بالكسر من غير تنوين ، اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه .

وإذا كانت (عل) ظرفاً بمعنى (فوق) فإنها ليست مثلاً لها في كل شيء، بل تختلفها في أمرين يقول ابن حشام في المغني: (عل) بلا مخفية اسم بمعنى (فوق) التزموا فيه أمرين:

أحد هما : استعماله مجروراً بـ (من) .

(١٠٢) البيت من الواقر لعبد الله بن يعرب ، والشاهد في (قبلة)
فانه قطع عن الاضافة لفظاً و معنـا ، ولذلك فنصـب .

١٠٣) الصيان / ٢٧٠ .

والثاني : استعماله غير مضارف ، فلا يقال : أخذته من عل السطح ،
كما يقال . من علوه ، ومن فوقه ، وقدوهم في هذا جماعة منهم الجوهرى
وابن مالك (١٠٤) وأما قوله :

يا رب يوم لى لا أظلله أرمض من تحت وأضحى من عله (١٠٥)
قالهاء لمسكت بدليل أنه مبني ، ولا وجسه لبنائه لو كان
مضارفاً ١٠ هـ (١٠٦) .

بقي أن نعرف أن (عل) المبنية على الضم من المعارف تشبيهاً لها
بالغايات كما في البيت السابق ، إذ المراد فوقية نفسه لا فوقية مطلقة .

وأما (عل) المعربة ، فهي من النكرات ، كالتى فى بيت امرئ
القيس ، إذ المراد تشبيه الفرس فى سرعته بجلود انخذه من مكان
ما عال ، لا من علو مخصوص (١٠٧) .

ونسير مع المعلقة حتى نلتقط هذا البيت :

٦٨ - فضل طهاء اللحم من بين منضج
صيف شواء أو قدير معجل (١٠٨)

(١٠٤) أما ابن مالك فقد ذكرها فمن الإنفاظ الذى تضاف ، وأما
الجوهرى فقد صرخ فى صاحبه فقال : يقال : أتيته من عل الدار بكسر
اللام أي : من عالى . ينظر : الصاحح للجوهرى (عل و) ، والمنج
الوفية للسنديوى بتحقيقنا ٥٧/٢ .

(١٠٥) رجز لابى شروان ، والشاهد لحقوق هاء المسكت لفظ (عل)
المبنية ، وينظر : الاشمونى ٤/٢١٨ .

(١٠٦) المغنى ١/١٥٤ .

(١٠٧) السابق .

(١٠٨) البيت من شواهد : المغنى ٢/٤٦٠ ، ٤٧٤ ، الاشمونى
٣/١٠٧ .

وحين نقلب كتب النحويين نرى المغني لابن هشام قد استشهد بالبيت في موضعين :

الموضع الاول : في بيان المواقع التي افترق فيها اسم الفاعل والصفة المشبهة . ومنها : موضع هذا البيت الشاهد وهو : أنه يجوز اتباع مجرور اسم الفاعل على محله .

يقول ابن هشام وهو يعد هذه المواقع : الحادى عشر : أنه يجوز اتباع مجروره على محله عند من لا يشترط المحرز ، ويحتمل أن يكون منه : « وجاعل الليل سكنا والشمس » (١٠٩) . ولا يجوز : هو حسن الوجه والبدن - بجر الوجه ونصب البدن - خلافاً للفراء ، أجاز : هو قوى الرجل واليد برفع المعطوف .

وأجاز البغداديون اتباع المتصوب بمجرور في البابين قوله :

فضل طهارة اللحم مما بين منضج

صيف شواء أو قدير معجل

القدير : المطبوخ في المقدر ، وهو عندهم عطف على (صيف) .

وخرج على أن الأصل : أو طابخ قدير ، ثم حذف المضاف ، وأبقى جر المضاف اليه كقراءة بعضهم : « والله يريد الآخرة » (١١٠) - بالخفض - أو أنه عطف على (صيف) ولكن خفض على الجوار ، أو على توهם أن الصيف مجرور بالإضافة ١٠ هـ (١١١) .

الموضع الثاني : في أقسام العطف ، فقد قسم ابن هشام العطف إلى ثلاثة أقسام :

(١٠٩) الآية ٩٦ الانعام . في قراءة : وجاعل . وينظر : الكشاف ٣٩/٢

(١١٠) الآية ٦٧ الانفال . وينظر : الكشاف ١٨٥/٢ .

(١١١) المغني ٤٦٠/٢ .

١ - العطف على اللفظ ، وهو الأصل نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعد
- بالخض - وشرطه : امكان توجه العامل الى المعطوف .

- بالخض - وشرطه : امكان توجه العامل الى المعطوف .

٢ - العطف على المحل نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعدا - بالنصب -
ومن شروطه : أن يكون الموضع بحق الأصالة ، فلا يجوز : هذا
ضارب زيدا وأخيه ، لأن الوصف المستوفى لشروط العمل ، والأصل
اعماله لا اضافته للتحاقه بالفعل .

وقد أجاز البغداديون العطف على المحل وان لم يكن الموضع
بحق الأصالة واستشهدوا ببيت امرئ القيس ، فانهم قد جعلوا
(قدير) المجرور معطوفا بـ (او) على (صيف) المنصوب
لفظا ، المجرور محل عندهم . والنصب حقه لفظا ومحل ، لأن
الوصف المستوفى لشروط العمل ، الأصل أن يعمل ولا يضاف .

٣ - العطف على التوهם نحو : ليس زيد قائما ولا قاعدا - بالخض -
على توهם دخول الباء في الخبر (١١٢) . هذا هو رأى البغداديين
في هذه القضية ، أما الجمهور فقد سبق أنهم قد خرجنوا الجر
على حذف مضاف والتقدير : او طابخ قدير ، او أنه عطف على
(صيف) ولكن خفض على الجوار ، اي : لجواره لكلمة
(شواء) المجرورة بالإضافة .

وفي هذا التخريج الأخير نظر ، لأن المحققين من النحاة يمنعون
خفض الجوار في المنسوق ، لأن العاطف يمنع التجاوز .

يقول ابن هشام : والذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في
النعت قليلا ، وفي التوكيد نادرا ، ك قوله :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم
أن ليس وصل اذا انحلت عرا الذنب (١١٣)

قال الفراء : أنشدته أبو الجراح بخفض (كلهم) فقلت له : هلا
قلت : كلهم يعني بالنصب فقال : هو خير من الذي قلته أنا ، ثم استندته
إيه ، فانشده بالخفض ، ولا يكون في النسق ، لأن العاطف يمنع
التجاور ١٠ ه (١١٤) .

ونرى الأشمونى يستشهد بالبيت على شيء آخر وهو خروج (او)
فيه عن معناها إلى معنى الواو التي تفيد متعلق الجمع ، واعتبار (او)
في البيت بمعنى الواو أبلغ في تأدية المعنى المراد ، لأنها تدل على كثرة
ما طهى من اللحم المشوى منه والمطبوخ ، فمثلاً كمثل (او) في قول
الشاعر :

قوم اذا سمعوا الصريح رايتهم
ما بين ملجم مهره او سافع (١١٥)

أى : هم بين ملجم مهره وسافع له ، أى : أخذ بناصيته .

يقول ابن مالك في هذا الموضع :

وريما عاقبت السواو اذا
لم يلف ذو النطق للبس منفذًا

يريد : أن (او) قد تأتى بمعنى الواو ، اذا أمن اللبس ، كما
رأينا في البيت السابق ، وكما في بيت امرئ القيس (١١٦) .

(١١٣) البيت من البسيط لابن الغريب ، والشاهد أن (كلهم) توكيده
له (نوى) حتماً لا للزوجات والا ل قال : كلهم ، فكان حقه النصب ، ولكنه
خفض على الجوار . وهو شاهد على وقوعه في التوكيد .

(١١٤) المغني ٢/٦٨٢ .

(١١٥) من الكامل لحميد بن ثور الهلالي ، والشاهد في : او سافع ،
فإن (او) فيه بمعنى الواو .

(١١٦) ينظر : شرح الأشموني ٣/١٠٧ .

ونتهى الى حيث يقول امرؤ القيس :

٧٨ - كأن ثييرا في عرائين وبأه

كبير أناس في بجاء ممثل (١١٧)

والحاديـث فـى الـبـيت مـكـمل لـالـحدـيـث عـن خـفـض الـجـوار المـذـكـور فـى
الـبـيت قـبـلـه ، وـنـرـى اـبـنـ هـشـام يـذـكـر الـبـيت فـى الـمـغـنى مـرـتـين :

المرة الاولى : عند حديثه عن الامور التي يكتسبها الاسم بالإضافة وهي عشرة ، ومنها : وجوب التصدير ، اي : وجوب تصدیر المضاف اذا أضيف الى اسم من الاسماء التي لها الصداره ، يقول ابن هشام : ولهذا وجوب تقديم المبتدأ على الخبر في نحو : غلام من عندك ؟ والخير في نحو : صبيحة اي يوم سفرك ؟ ، والمفعول في نحو : غلام أيهم اكرمت ؟ و (من) و مجرورها في نحو : من غلام أيهم أنت أفضل ؟ ووجوب الرفع في نحو : علمت أبو من زيد ، والي هذا يشير قوله بعض الفضلاء (١١٨) :

عليك يا رباب الصدور فمن غدا

مضاها لارياب الصدور تصدرا

وايڪ ان ترضي صحاپۃ ناقص

فتتح قدرًا من عطائك وتحفرا

فرفع (أبو من) ثم خفض (مزمل)

یہین قولی مغلریا و محاذرا

والإشارة بقوله : ثم خفض مزمل إلى قول أمير القيس :

كأن أيانا في عنانٍ وبلاءٍ

كثير أنس في يجاء مُزمِّل

(١١٧) البيت من شواهد المغني ٥١٥ / ٥٨٣ - ٦٢٠

(١١٨) هو الشيخ أمين الدين العروضي المصري المحلي . ينظر : حاشية الامير على المغني ٢/١١٤ .

وذلك أن (مزمل) صفة لـ (كبير فكان حقه المرفع ، ولكنـه خفض لجاورته المخوض ١٠ هـ (١١٩))

هكذا نرى ابن هشام يلتقط اشارة صاحب النظم السابق ، وهو أن كلمة (مزمل) خفضت لجاورتها للكلمة المجرورة قبلها ، مع أنها تستحق الرفع لأنها صفة للمرفوع وهو خبر (كان) .

وهو بهذا يوجد علاقة بين الرفع والخفض اللذين هما علامتان من علامات الاعراب ، والرفع والخفض في المكانة والمنزلة ، وأن من جاور الصدارة صدر ، ومن جاور المخوض خفض .

والمرة الأخرى : يذكر فيها ابن هشام البيت عند حديثه عن القاعدة الثانية من الباب الثامن من الكتاب . ومؤداها : أن الشيء يعطى حكم الشيء اذاجاوره ، كقول بعضهم : هذا جحر ضب خرب . وكقول امرئ القيس :

كأن أبانا فى عراني وبله
كبير أناس فى بجاد مزمل

وهذا ما يسمى بالخفض على الجوار .

يقول سيبويه : ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام : هذا جحر ضب خرب ، فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس ، لأن الخزب نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذى أضيف إلى الضب ، فجروه لأنه نكرة كالضب ، ولأنه فى موقع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد ١٠ هـ (١٢٠) .

(١١٩) المغني ٥١٥ / ٢ .

(١٢٠) كتاب سيبويه ٤٣٦ / ١ .

ونرى سيبويه يعترض بان خفض الجوار غير قياس ، وأنه لغة بعض العرب ، ولكن أكثرهم وأفصحهم لا يقول به ، ومع هذا فهو يمود أن يقبله استجابة للمسموع منه وهو قوله : هذا جحر ضب خرب بجر (خرب) ، ولكنه يذكر ثلاثة أوجه لعلها تساعد على جر الكلمة على غير قياس ، كونها نكرة كالضماء أي : اشتراك معها في التنكير وهذا وجه اتفاق ، فلا بأس من اتفاقها معها في الجر ، وأنها حل محل نعت الضماء ، أي : أنه لو جيء بنعت للضماء لوقع النعت مكانها ، وهذا أيضاً وجه اتفاق ، وأنها صارت هي والضماء بمنزلة اسم واحد ، فيجري عليها ما يجري على الضماء وهذا أيضاً وجه ثالث من أوجه الاتفاق .

وقد أراد سيبويه أن يوضح هذا الوجه الأخير فقال : الا ترى أنك تقول : هذا حب رمان ، فاذا كان لك قلت : هذا حب رمانى ، فأضافت الرمان اليك ، وليس لك الرمان انما لك الحب ١٠ هـ (١٢١)

ومع هذا فقد سمعنا صرخة ابن جني عالية في انكار هذا النوع من الخفض ، وهو الخفض على الجوار ، يقول في الخصائص : فمما جاء على خلاف الاجماع الواقع فيه منذ بدء هذا العلم ، والى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في قوله : هذا جحر ضب خرب ، فهذا يتناوله آخر عن أول ، وطال عن ماض ، على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد غيره إليه ، ثم يقول ابن جني : وتلخيص هذا أن أصله : هذا جحر ضب خرب جره ، فيجري (خرب) وصفا على (ضب) وان كان في الحقيقة للجحر كما تقول : مررت برجل قائم أبوه ، فتجري (قائماً) وصفا على (رجل) وان كان القيام للأب لا للرجل ، فلما كان أصله كذلك ، حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فازتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ازتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجري وصفا على (ضب) وان كان الخراب للجحر

لـ للضـب على تـقدـير حـذـف المـضـاف ١٠ هـ (١٢٢) .

ولعل من الفائدة ان نختـم هذا الـبـحـث بـفـائـدة ذـكـرـها الصـبـان فـي
أـوـلـ بـابـ الثـعـتـ فـقـالـ : (فـائـدة) : الجـوارـ يـخـتـصـ بـالـجـرـ وـبـالـنـعـتـ قـاـيـلاـ ،
وـالـتـوكـيدـ نـادـراـ عـلـىـ ماـ فـيـ التـسـهـيلـ وـالـمـغـنىـ ، وـقـالـ النـاظـمـ فـيـ الـعـمـدـةـ :
يـجـوزـ فـيـ الـعـطـفـ لـكـنـ بـالـلـوـاـوـ خـاصـةـ وـجـعـلـ مـنـهـ : « وـأـرـجـلـكـمـ » (١٢٣) .
فـيـ قـرـاءـةـ الـجـرـ ، وـضـعـفـهـ فـيـ الـمـغـنىـ بـأـنـ الـعـاطـفـ يـمـنـعـ الـتـجـاـوـرـ (١٢٤) .
وـعـلـىـ مـنـعـ عـطـفـ الـجـوارـ يـكـوـنـ جـرـ (الـأـرـجـلـ) لـلـعـطـفـ عـلـىـ الرـعـوـسـ
لـاـ لـتـمـسـحـ بـلـ لـيـنـبـهـ بـعـطـفـهـ عـلـىـ الـمـسـوـحـ عـلـىـ طـلـبـ الـاـقـتـصـادـ فـيـ غـسـلـهـاـ
الـذـىـ هـوـ مـظـنـةـ الـاـسـرـافـ لـكـونـهـ مـنـ بـيـنـ الـاعـضـاءـ الـثـلـاثـةـ الـمـغـسـلـةـ ، وـتـغـسلـ
بـصـبـ الـمـاءـ عـلـيـهـاـ ، وـجـيـءـ بـالـغـاـيـةـ دـفـعاـ لـتـوـهـمـ أـنـ تـمـسـحـ لـأـنـ الـمـسـحـ
لـمـ تـضـرـ لـهـ غـاـيـةـ فـيـ الـشـرـعـ كـذـاـ فـيـ الـكـشـافـ (١٢٥) وـيـلـزـمـ عـلـيـهـ : اـمـاـ
اـسـتـعـمـالـ الـمـسـحـ فـيـ حـقـيقـتـهـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الرـعـوـسـ ، وـفـيـ مـجـازـهـ وـهـوـ
الـغـسـلـ الشـبـيـهـ بـالـمـسـحـ فـيـ قـلـةـ الـمـاءـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـأـرـجـلـ ، وـصـاحـبـ الـكـشـافـ
مـمـنـ يـمـنـعـهـ ، وـاـمـاـ جـعـلـ الـعـطـفـ مـنـ عـطـفـ الـجـمـلـ بـتـقـدـيرـ : وـامـسـحـواـ
بـأـرـجـلـكـمـ ، فـكـوـنـ الـأـرـجـلـ مـعـطـوـفـةـ عـلـىـ الرـعـوـسـ عـلـىـ هـذـاـ باـعـتـبـارـ صـورـةـ
الـإـنـفـظـ ، وـفـيـ هـذـاـ حـذـفـ الـجـارـ وـبـقـاءـ عـمـلـهـ ، وـهـوـ ضـعـيفـ إـلـاـ أـنـ يـقـالـ : قـوـةـ
الـدـلـالـةـ عـلـيـهـ بـسـبـقـ مـثـلـهـ تـدـفـعـ الضـعـفـ ، قـالـ شـيـخـنـاـ السـيـدـ : قـالـ بـعـضـهـمـ :
الـجـرـ بـالـجـوارـ مـقـيسـ عـنـدـ سـيـبـوـيـهـ سـمـاعـ عـنـدـ الـفـرـاءـ ١٠ هـ .

وـفـيـ الدـمـامـيـنـيـ : أـنـ اـبـنـ جـنـىـ أـنـكـرـهـ ، وـأـنـ حـرـكـةـ الـجـوارـ حـرـكـةـ
مـنـاسـبـةـ لـاـ حـرـكـةـ اـعـرـابـيـةـ وـأـنـ حـرـكـةـ الـأـعـرـابـيـةـ مـقـدـرـةـ بـحـسـبـ مـاـ يـقـتـضـيـهـ
عـاـمـلـ الـمـتـبـوـعـ ١٠ هـ (١٢٦) .

(١٢٢) الخـصـائـصـ لـابـنـ جـنـىـ ١٩١/١ ، ١٩٢ ، وـيـنـظـرـ : مـعـ اـبـنـ هـشـامـ
تـنبـيـهـاتـ الـمـغـنىـ عـرـضـ وـمـنـاقـشـةـ لـلـبـاحـثـ - صـ ٢٢٩ـ وـمـاـ بـعـدـهـ .
(١٢٣) الآيةـ ٦ـ الـمـائـدـةـ .

(١٢٤) يـنـظـرـ : الـمـغـنىـ ٦٨٣/٢ .

(١٢٥) الـكـشـافـ ٤٧٤/١ .

(١٢٦) الصـبـانـ عـلـىـ الـأـشـمـونـيـ ٥٧/٣ .

«بعد»

فنحن أمام بحر زاخر متلاطم الأمواج ، وما هذه إلا قطرات منه ، واستقصاء المعالم النحوية في تراثنا العربي ، خليق به مكان أرحب ، وساحة أوسع ، وميدان أفسح .

ولعلى أكون في هذه العجلة قد ألقيت شيئاً من الضوء ، وسلطت بعضها من الأشعاع على رائعة من روائع تراثنا الشعري من وجهة النظر النحوية ، قاصداً بذلك أن تتصل بحوثنا النحوية بهذا التراث العربي الأصيل .

وأرجو أن يسمح لي الوقت ، ويتوفر الجهد ، وتتهيأ الفرصة لمزيد من البحوث في هذا الميدان ، حتى نربط نحونا العربي بتراثنا الأدبي .

والله من وراء القصد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

(مصادر البحث)

- ١ - اتحاف فضلاء البشر - للبنى الدمياطى - المطبعسة العامرة
(١٢٨٥ هـ) .
- ٢ - املاء ما من به الرحمن - للعكجرى - دار الكتب العلمية - بيروت
(١٩٧٩ م) .
- ٣ - الانصاف فى مسائل الخلاف - للانبارى - تحقيق محمد محى الدين
عبد الحميد - دار الفكر - بيروت .
- ٤ - التصریح بمضمون التوضیح - للشيخ خالد - دار احياء الكتب
العربية .
- ٥ - حاشیة الامیر على مغنى البيب - دار احياء الكتب العربية .
- ٦ - حاشیة الصبان على شرح الاشمونی لالفیة - دار احياء الكتب
العربية .
- ٧ - الخصائص لابن جنی - تحقيق محمد على النجار - عالم الكتب -
بيروت .
- ٨ - شرح الاشمونی لالفیة ابن مالک - بحاشیة الصبان - دار احياء
الكتب العربية .
- ٩ - شرح الفیة ابن مالک لابن الناظم تصحیح سلیم البابیدی - ناصر
خسرو - بيروت .
- ١٠ - شرح القصائد السبع الطوال - للانبارى - تحقيق هارون - دار
المعارف بمصر .

- ١١ - شرح كافية ابن الحاجب للرضي - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٢ - شرح المعلقات السبع للزوزني - دار البيان للطباعة والنشر -
بيروت .
- ١٣ - شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .
- ١٤ - الصحاح للجوهري - تحقيق احمد العطيار - دار العلوم -
بيروت .
- ١٥ - كتاب سيبويه - تحقيق هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب
(١٩٧٣ م) .
- ١٦ - الكشاف للزمخشري - مطبعة الاستقامة (١٩٥٣ م) .
- ١٧ - لسان العرب لابن منظور - نشر دار المعارف بمصر .
- ١٨ - مع ابن هشام في تنبیهات المغنی عرض ومناقشة (رسالة ماجستير
للباحث) .
- ١٩ - مغنى اللبیب لابن هشام - تحقيق محمد محیی الدین عبد الحمید
- محمد على صبیح - القاهرة .
- ٢٠ - المنح الوفیة بشرح الخلاصة الالفیة للسندونی (رسالة دكتوراه
للباحث) .
- ٢١ - همع الهوامع للسیوطی - دار المعرفة للطباعة والنشر -
بيروت .